

وزارة التنمية الاجتماعية

قرار وزاري

رقم ٤٩ / ٢٠٠٧

بإصدار اللائحة التنظيمية للرعاية والحضانة الأسرية

استناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٣٢ بتحديد اختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية

واعتماد هيكلها التنظيمي،

والمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/١٢ بإصدار نظام اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة،

والقرار الوزاري رقم ٨٨/٩٦ بإصدار اللائحة التنظيمية للأطفال المحتاجين للرعاية،

وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

تقرر

المادة الأولى : يعمل في شأن الرعاية والحضانة الأسرية بأحكام اللائحة المرفقة.

المادة الثانية : يلغى القرار الوزاري رقم ٨٨/٩٦ المشار إليه، كما يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكمه.

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وي العمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في : ٢ ربیع الأول ١٤٢٨ هـ

الموافق : ٢١ مارس ٢٠٠٧ م

د. شريفة بنت خلفان اليحيانية
وزيرة التنمية الاجتماعية

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٨٣٦)

الصادرة في ١/٤/٢٠٠٧ م

اللائحة التنظيمية للرعاية والحضانة الأسرية

الفصل الأول

تعريفات وأحكام عامة

المادة (١) : في تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرین كل منها ما لم يقتضي سياق النص معنى آخر :

الوزارة : وزارة التنمية الاجتماعية .

الوزير : وزير التنمية الاجتماعية .

وكيل : وكيل وزارة التنمية الاجتماعية .

المدير العام : المدير العام لشؤون المرأة والطفل .

الجهة المختصة : المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل

ودوائرها المختصة والدوائر الإقليمية

التابعة لمديريات التنمية الاجتماعية

بالمحافظات والمناطق .

الرعاية البديلة : الرعاية الشاملة للطفل داخل المؤسسة

الاجتماعية أو لدى الأسرة الحاضنة .

المؤسسة الاجتماعية : المؤسسة الحكومية التي تتبع الوزارة

أو المؤسسة الأهلية التي تشرف عليها

الوزارة وتختص بتوفير الرعاية البديلة .

الأسرة الحاضنة : الأسرة التي يعهد إليها بتربيه ورعايه

طفل أو أكثر رعاية شاملة وفقاً للشروط

والإجراءات المحددة بهذه اللائحة .

الطفل : كل ذكر أو أنثى لم يبلغ الثامنة عشر من

العمر والمنصوص عليهم في المادة (٧)

من هذه اللائحة .

الموظف المختص : الموظف الذى يتبع الجهة المختصة
أو المؤسسة الاجتماعية ويُسند إليه
دراسة ومتابعة حالة الأطفال الخاضعين
لأحكام هذه اللائحة .

المؤسسة الصحية : المستشفى أو المركز الصحى التابع لوزارة الصحة .
المادة (٢) : يحظر على أى شخص طبيعى أو اعتبارى احتضان أى طفل دون إتباع
أحكام هذه اللائحة .

المادة (٣) : مع عدم الإخلال بحكم المادة (٢١) من هذه اللائحة تعتبر الرعاية
البديلة من الأعمال التطوعية التى تتم بدون مقابل .

المادة (٤) : يحظر تزويج البنت المحتضنة إلا بعد بلوغها سن الثامنة عشرة
وبرغبتها وبعد أخذ رأى رب الأسرة الحاضنة .

المادة (٥) : إذا ثبتت فى أى وقت بموجب حكم قضائى نهائى بنوءة الطفل المحتضن
وكان قد سبق تسجيله فى سجل المواليد وألحق بالمؤسسة الاجتماعية
أو الأسرة الحاضنة فيعاد تسجيل الطفل باسم من ثبتت بنوته له ،
ويضم إلى حضانته إلا إذا اقتضت مصلحة الطفل المحتضن بقاءه فى
المؤسسة الاجتماعية أو الأسرة الحاضنة .

المادة (٦) : تنتهي رعاية الأسرة الحاضنة للطفل المحتضن بانتهاء الأسباب التي
أدت إلى رعايته أو حضانته ، وفي الحالات الآتية :
أ - إذا طلبت الأسرة الحاضنة التخلى عن الطفل .
ب - إذا رفض الطفل الاستمرار مع الأسرة الحاضنة .
ج - إذا توفي الحاضن أو غاب غيبة طويلة أو انفصل الزوجان ورفض
الزوج الآخر حضانة الطفل .

الفصل الثاني

الأطفال المحتاجون للرعاية

المادة (٧) : تسرى أحكام هذه اللائحة على الأطفال :

- أ - المولودين في السلطنة لأبويين مجهولين .
- ب - المولودين في السلطنة لأب مجهول وأم عمانية معروفة .
- ج - المولودين خارج السلطنة من أم عمانية وأب مجهول بعد صدور حكم قضائي نهائى بعدم ثبوت نسبة .
- د - الأيتام والمحروميين من رعاية الوالدين أو الأقارب حتى الدرجة الرابعة بسبب الوفاة أو فقد ذويهم أو الانفصال بين الزوجين أو وجود أحد الزوجين أو كليهما في السجن أو لم يتقدم أحد من أقاربهما للتعرف عليهم وتولى رعايتها أو تعرض الأسرة لأى عارض من شأنه أن يهدم كيانها .

الفصل الثالث

إجراءات تسليم الأطفال المحتاجين للرعاية

المادة (٨) : يجب على من يعثر على طفل أن يسلمه فورا إلى أقرب مركز شرطة أو مؤسسة صحية أو مكتب الوالى .

وتتولى الجهة التي سلمت الطفل تصويره وتحرير محضر باستلامه يوضح فيه الملابسات والظروف التي وجد فيها الطفل ومكان العثور عليه و ساعته وتاريخه واسم الشخص الذي عثر عليه ومهنته وعنوانه ، وتعمل على تأمين نقله مباشرة إلى أقرب مؤسسة صحية لإجراء الفحوصات الطبية مع إرفاق نسخة من المحضر الذي أعد في هذا الشأن .

المادة (٩) : تتولى المؤسسة الصحية إجراء الكشف الطبي على الطفل واتخاذ الإجراءات الالزمة للمحافظة على صحته وسلامته ، وتقدير سنه بمعرفة الطبيب المختص بتلك المؤسسة .

المادة (١٠) : تتولى المؤسسة الصحية إخطار الجهة المختصة ومركز الشرطة كتابيا بتفاصيل حالة الطفل ، ويبقى الطفل بالمؤسسة الصحية تحت الرعاية الطبية إلى أن تنتهي إجراءات نقله إلى المؤسسة الاجتماعية .

المادة (١١) : على الجهة المختصة أن تتخذ الإجراءات الالزمة لتأمين الرعاية للطفل لدى المؤسسة الاجتماعية أو إحدى الأسر الحاضنة .

وتحتفظ الجهة المختصة بالمستندات الآتية :

أ - محضر الواقعه المعد في هذا الشأن .

ب - التقرير الطبي الذي يعد عن صحة وسلامة الطفل .

ج - أصل البطاقة الصحية للطفل .

د - موافقة مركز الشرطة المختص على تسليم الطفل للوزارة .

المادة (١٢) : على الجهة المختصة تسمية الطفل - إن لم يكن له اسم - على أن يكون من الأسماء العربية ولا يتعارض مع الدين الإسلامي ومتوافق مع الأعراف العمانية .

المادة (١٣) : تتولى الجهة المختصة إلتحق الطفل غير المتواافق مع برامج المؤسسة الاجتماعية الملحق بها بمؤسسة أخرى توفر له الرعاية الخاصة .

المادة (١٤) : مع عدم الإخلال بالأحكام السابقة يرفق بملف الطفل مجهول الأب ومن أم عمانية المستندات الآتية :

أ - نسخة من الحكم القضائي النهائي إذا ما كانت الأم مسجونة .

ب - أصل إقرار الأم بالموافقة على رعاية الوزارة للطفل ما لم تقتضي مصلحة الطفل رعايته دون الحاجة لموافقتها .

ج - أصل شهادة ميلاد الطفل .

المادة (١٥) : تتولى الجهة المختصة فصل الطفل عن أسرته ونقله إلى مؤسسة اجتماعية لرعايته إذا ثبت من واقع البحث الاجتماعي أن حالته تستدعي فصله وذلك بعد الحصول على موافقة أسرته أو إذا اقتضت مصلحته ذلك ، وتحتفظ الجهة المختصة بالمستندات الآتية :

- تقرير طبى يؤكد صحة وسلامة الطفل من أي أمراض معدية أو مضاعفات صحية تتطلب رعاية طبية أو أي إعاقة تحتاج إلى رعاية خاصة .
- أصل البطاقة الصحية .
- نسخة من جواز السفر أو البطاقة الشخصية لوالدى الطفل أو أحدهما .
- أصل جواز السفر والبطاقة الشخصية للطفل .
- أصل شهادة الميلاد .

ويجوز إعادة الطفل إلى أسرته بعد زوال الأسباب التي أدت إلى إلحاقه بالمؤسسة الاجتماعية بموجب تقرير يؤكد تهيئة الطفل والأسرة اجتماعياً ونفسياً لذلك ، وعلى الجهة المختصة أخذ التمهيدات الالزمة على الأسرة وأخطرها بخضوعها للمتابعة المستمرة بواقع مرة كل ستة أشهر على الأقل .

الفصل الرابع

الشروط الواجب توافرها في الأسرة الحاضنة العمانية

وإجراءات الاحتضان

المادة (١٦) : يشترط في الأسرة الحاضنة العمانية ما يأتي :

- أ - أن تكون أسرة مسلمة مكونة من زوجين صالحين ويجوز عند الضرورة احتضان الطفل من قبل امرأة .**
- ب - أن يتراوح عمر الزوجين أو المرأة الحاضنة بين ٢٥ - ٥٥ سنة .**
- ج - أن يكون الزوجان حسني السيرة والسلوك .**

د - أن تكون قادرة على رعاية الطفل اجتماعياً ونفسياً من واقع البحث الاجتماعي الذي تجريه الجهة المختصة، وتعطى الأولوية في الاحتضان للأسرة المقيدة اقتصادياً.

ه - أن يثبت الكشف الطبي خلو أفراد الأسرة من الأمراض المعدية والإضطرابات العقلية والنفسية والسلوكية.

المادة (١٧) : تتقدم الأسرة التي ترغب في احتضان طفل بطلب الاحتضان إلى الجهة المختصة مرفقاً به المستندات التي تثبت توافر الشروط المقررة في المادة (١٦) من هذه اللائحة.

وتتولى الجهة المختصة دراسة الطلب واستكمال كافة المستندات والإجراءات، وإعداد تقرير بنتيجة الدراسة ورفعه مشفوعاً بتوصيتها إلى الوكيل للموافقة عليه.

المادة (١٨) : تقوم الجهة المختصة بتسليم الطفل إلى الأسرة بعد أن يوقع المحتضن إقراراً باستلامه يتعهد فيه برعايته صحياً واجتماعياً وتعليمياً ومعاملته بذات معاملة أبنائه.

وتعد الجهة المختصة بطاقة احتضان تتضمن البيانات الشخصية للطفل والأسرة الحاضنة.

المادة (١٩) : لا يجوز للأسرة احتضان أكثر من طفلين إلا بموافقة الوزير وتتوفر الشروط الازمة للحضانة.

المادة (٢٠) : للوزارة رفض طلب الاحتضان، ويتم إخطار صاحب الطلب بقرار الرفض خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب، ولصاحب الطلب التظلم للوزير خلال ثلاثة أيام تالية لتاريخ إخطاره

بالرفض ، ويصدر الوزير القرار بالرد على التظلم خلال أسبوعين من تاريخ تقديمها ، ويكون قراره نهائيا في هذا الشأن .

المادة (٢١) : إذا ثبتت للجهة المختصة من واقع البحث الاجتماعي أن الأسرة الحاضنة تحتاج إلى مساعدة مالية لرعاية الطفل ، يصرف لها شهرياً مبلغ لا يقل عن خمسة وأربعين ريالاً عمانياً ولا يزيد على ستين ريالاً عمانياً وذلك طوال مدة رعايتها للطفل المحاضن وحتى يستطيع الاعتماد على نفسه مادياً .

وتعامل حالات الأطفال الذين تحتضنهم الأسر الحاضنة معاملة حالات الضمان الاجتماعي بالنسبة لجميع الاستحقاقات والمساعدات التي تحصل عليها .

الفصل الخامس

شروط وضوابط وإجراءات احتضان الأطفال

مجهولي الأبوين من قبل أسر غير عمانية

المادة (٢٢) : يشترط في الأسرة الحاضنة غير العمانية ما يأتي :

١ - أن تكون أسرة مكونة من زوجين مسلمين ، وأن يكون إسلام الزوجين مثبتاً وثائقياً لدى الجهات الرسمية .

٢ - أن تكون مقيمة في سلطنة عمان لفترة لا تقل عن سنة سابقة لتاريخ تقديم طلب الاحتضان ، وللوزير الاستثناء من هذا الشرط .

٣ - أن يثبت الكشف الطبي خلو أفراد الأسرة من الأمراض المعدية والاضطرابات العقلية والنفسية والسلوكية .

٤ - أن يكون الزوجان حسني السيرة والسلوك ، ولم يسبق الحكم على أحدهما بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ، وأن تقدم الشهادات الرسمية لحسن السيرة والسلوك من سلطنة عمان ومن الجهات الرسمية المختصة بالدولة التي ينتميان إليها ، وأنى دولة أخرى أقام فيها الزوجان ، أو أى منهما ، لمدة عام أو أكثر قبل حضورهما للسلطنة .

٥ - أن تتسم بالاستقرار والمقدرة المالية التي تضمن العيش الكريم للطفل المحتضن وتضمن له الرعاية والتعليم والرعاية الصحية .

المادة (٢٣) : تلتزم الأسرة الحاضنة غير العمانية بالضوابط الآتية :

١ - العمل على تنشئة الطفل المحتضن مسلما ، وتربيته تربية سليمة قوية وفقاً لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف .

٢ - توفير فرصة التعليم للطفل المحتضن وفقاً لمرحلة他的 العمرية ، وإطلاع الجهة المختصة بكافة الترتيبات المتخذة في هذا الشأن ، وتزويدها باسم المؤسسة التعليمية الملتحق بها ، ونسخة من تقاريره الدراسية الشهرية أو وفقاً لنظام التقارير الذي تتبعه تلك المؤسسة .

٣ - أن تستمر إقامتها في سلطنة عمان لفترة لا تقل عن ستة أشهر بعد الموافقة على الاحتضان ، وتلتزم خلال هذه الفترة بتمكين الباحثين الاجتماعيين والمكلفين من قبل الجهة المختصة بالزيارات المعلنة والمفاجئة للطفل في منزل الأسرة الحاضنة أو المؤسسة التعليمية الملتحق بها الطفل بهدف متابعته والاطمئنان عليه .

٤ - إخطار الجهة المختصة بأية تغيرات جوهرية تطرأ على حياة الأسرة الحاضنة بما قد يؤثر سلبا على حياة الطفل المحتضن وسلامته الصحية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والسلوكية .

٥ - الحصول على الموافقة الكتابية من الجهة المختصة على سفر الطفل مع الأسرة الحاضنة إلى موطنها أو إلى مكان آخر لقضاء عطلة أو فترة زمنية محددة ، وفي هذه الحالة يكون سفر الطفل بموجب وثيقة سفر عمانية تستخرجها له الجهة المختصة مصحوبة بالوثائق التي تتيح للطفل المحتضن السفر مع الأسرة الحاضنة .

٦ - تلتزم الأسرة الحاضنة بالحصول على الموافقة من الجهة المختصة لدى رغبتها في سفر الطفل المحتضن معها إلى موطنها والإقامة هناك .

٧ - الحصول على الموافقة الكتابية من الجهة المختصة على منح الطفل جنسية الأسرة الحاضنة ، دون أن يخل ذلك بأحكام قانون تنظيم الجنسية العمانية .

المادة (٢٤) : تكون إجراءات الاحتضان على النحو الآتي :

١ - تقدم طلبات الاحتضان إلى الجهة المختصة مرفقا بها كافة المستندات المقررة في هذه اللائحة .

٢ - تقوم الجهة المختصة بعد التأكد من توافر الشروط المقررة للاحتضان بزيارات ميدانية للأسر طالبة الاحتضان وإعداد تقرير شامل بحالتها ، وتصدر الموافقة على طلب الاحتضان من الوزير .

الفصل السادس

الإشراف والمتابعة

المادة (٢٥) : تتولى الجهة المختصة متابعة الأسرة الحاضنة بصفة دورية بواقع زيارة كل ستة أشهر على الأقل أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ويقوم الموظف المختص بمتابعة الأسرة وإعداد التقارير الدورية يبين فيها مدى وفاء الأسرة الحاضنة بالتزاماتها تجاه الطفل المحاضن مشفوعة بملحوظاته، وعلى الأسرة الحاضنة تسهيل قيام الموظف المختص بمهامه.

وتكون متابعة الأسرة الحاضنة المقيمة خارج إقليم السلطنة عن طريق سفارة السلطنة في بلد إقامة الأسرة الحاضنة.

المادة (٢٦) : في حالة إخلال الأسرة الحاضنة بالتزاماتها تجاه الطفل المحاضن أو إصابته بأى ضرر تقوم الجهة المختصة بإذنار الأسرة كتابيا بأوجه القصور في رعايتها للطفل المحاضن، فإذا لم تستجب لذلك أو كان الإخلال جسيما يصدر الوزير أو الوكيل بحسب الأحوال قرارا بإلغاء حضانتها ورد الطفل إلى الجهة المختصة لتقوم بذلك في حالة وفاة أخرى أو بمؤسسة اجتماعية.

المادة (٢٧) : تخطر الأسرة الحاضنة الجهة المختصة بأية تغيرات تطرأ على الطفل المحاضن سواء كانت صحية أو سلوكية أو تعرضه لحادث وبيان مستواه الدراسي ونتائجها، وعليها إبلاغ الجهة المختصة فورا في حالة وفاة الطفل المحاضن على أن تقدم بيانا رسميا موضحا به وقت وتاريخ وأسباب الوفاة.